ملخص

من مصادر الحكم الذي يعتمد عليها تصليح مسألة الديون وموافقتها بتفليس الإقتصاد هو نظام التفليس، فيها نظام عن تأجيل حق قضاء الديون. التفليس هو عملية أو وقيعة حينما أحد من المقترض في حال الضيق من المال لقضاء ديونه وتؤكد المحكمة عن تفليسه، هذا موافق بنظام قانون الحكومة المعلومة. ونظام التفليس في قرار الحكومة رقم 37 سنة 2004 عن مسألة التفليس وتأجيل قضاء الديون و حكم الإقتصاد الشرعية في باب متخصص في التفليس والحجر.

من أهداف هذا البحث هو لتحقيق نظرية التفليس وتطبيقها عن حجر استفاد مال التفليس وإمكانية المفلس في حكم اقتصاد الشريعة وحكم القانون في إندونيسيا.

إطار النظرية التي استفد المؤلف لتحقيق حجر استفاد مال التفليس هي نظرية المقابلة، بطريق مقارنة بين نظرية التفليس في قانون رقم 37 سنة 2004 عن التفليس و تأجيل حق قضاء الديون وحكم اقتصاد الشريعة.

نوع البحث في تأليف هذه الرسالة هو بحث (حكمية رسمية). هذا البحث يوجه الى المقارنة والتفليسية. التطبيقية التي تستفاد في هذا البحث هي التطبيقية القانونية والتطبيقية النظرية. وأما طريق جامع مواد الحكم هو بالدراسة على توثيق المطبوعة.

من هذا البحث وجد بعض النتيجة: الأولى، في قانون 21 و 24 في قانون إفلاس وتأجيل التزامات دفع الديون أن المفلس الذي قد تؤكد الحكومة عن تفليسه، ليس حق عليه عن ماله في تمليكه واستفاده. أما في حكم شريعة الإسلام يجوز عليه في استفاد ماله قبل تصدير قرار الحجر، صدر هذا الحجر بعد تصدير قرار الحجر. في إمكانية المفلس في قانون إفلاس وتأجيل التزامات دفع الديون قانون 93 حتي 97، أن تصليح الديون لا يجري إلا بعد تبرّأته وإمكانية المفلس تحت مجلس المحاسبة. المفلس لا يتمكن في ماله ونفسه لأن كل ماله تحت مجلس المحاسبة على مطالبة المفلس، في شريعة الإسلام إمكانية المفلس على حسب حال المفلس نفسه.